لمـــاذا تتفـــوق الديمقراطيـــات؟ (١-٢)

مقدمة

هل يعد التطور الاقتصادي شرطا للديمقراطية؟ محررو هذا المقال يجيبون بالنفي، ويرون ان فكرة التطور هذه اسطورية. وبالاستناد الى المعطيات التأريخية المعاصرة يرون ان الديمقراطيات الفقيرة قد نمت بالسرعة نفسها التي نمت فيها الاوتوقراطيات الفقيرة، بل ان الاولى فاقت الثانية. وفي كل الاحوال يعتقد اصحاب هذا المقال ان الديمقراطيات تقدم نظاما هائل القوة لمؤسسات تحث على التطور، وان معالجة الفقر وتقدم الديمقراطية هما عمليتان طويلتان وصعبتان وقابلتان لعقبات زمنية. تتوصل هذه الدراسة الى نتائج مثيرة للجدل، وهي أن نظام المساعدات الدولية يجب ان ينصب على الدول التي اختارت الطريق الديمقراطي.

تبديد اسطورة

تؤكد عبارة "التطور الاقتصادي بجعل الديمقراطية ممكنة" ان موقع شبكة وزارة الخارجية الامريكية يؤيد مبدأ له اهمية كبيرة مفاده: ان الدول الفقيرة لابد لها من التطور الاقتصادي كي تحقق الديمقراطية. غير ان المعلومات التأريخية تثبت غير ذلك. ان الديمقراطيات الفقيرة قد نمت في الاقل بالسرعة نفسها التي نمت فيها الاوتوقراطيات الفقيرة. ومن الواضح انها قد فاقت الثانية في اغلب المؤشرات للازدهار الاجتماعي، وانها ايضا قد عملت افضل في تجنب الكوارث. ان مبدأ "التطور اولا والديمقراطية لاحقا" هو مبدأ خطر ليس بسبب انه خطأ فحسب، بل لانه ايضا قد قاد الى سياسات شنيعة، هي سياسات قوضت الجهود الدولية لتحسين حياة مئات الملايين من البشر في الدول النامية.

ان اولئك الذين يؤمنون بان الديمقراطية يمكن ان تتحقق فقط حين تكون الدولة قد تطورت اقتصاديا يتوسلون مسارا بطيئا نحو الديمقراطية. لكننا ومن معنا نؤمن ان البلدان تبقى دائما فقيرة لانها تحتفظ ببنى سياسية اوتوقراطية تؤمن ان الاستراتيجية الاولى للتطور تديم الدائرة المميتة للفقر والصراع والاضطهاد.

لماذا سادت اسطورة التطور اولا؟ اولا لأنها استندت الى فكرة شائعة، وضعها في وقت سابق عالم الاجتماع سيمور مارتن ليبست وآخرون قبل ٤٥ عاما مضت، وهي تنص على ان النمو يخلق شروطا اولية ضرورية للديمقراطية من خلال توسيع التعليم، وبناء طبقة متوسطة آمنة، وانعاش توجهات مدنية. ثانيا، انها تتلاءم على نحو مريح مع متطلبات مرحلتها الاصلية وهي الحرب الباردة، عندما وصفت ثلث البلدان على انها ديمقراطية وكانت القليل جدا منها فقيرة جدا. واضحت انماط الحكومة ملحقة بالبلدان التي وقعت في فخ معارضة ميادين الجذب التي اوجدها المعسكر السوفيتي والمعسكر الغربي. وبدأ تثبيت الآمال نحو التقدم في الدول النامية في ما يبدو انه نماذج استثنائية للديمقراطية، كما في الهند وكوستاريكا وكولومبيا، كأنه مسألة غير واقعية في ظل هذه الظروف. فضلا عن ذلك، كان الغرب سعيدا في دعم الحكومات الاستبدادية البعيدة عن سيطرة الاتحاد السوفيتي لمنعها من التحول نحو الشيوعية.

ان اطروحة التطور. اولا التي تحدد فكرة الفائدة من النظم الاستبدادية قد تم الالحاح عليها فيما بعد الحرب الباردة، على الرغم من الارقام القياسية للتدني الاقتصادي للحكومات العسكرية الامريكية اللاتينية، وحكام "الرجل القوي" في افريقيا والدول الشيوعية في اوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق. وقد جاء هذا اساسا بسبب الاداء الاقتصادي الباهر لبعض الاوتوقراطيات الشرقية مثل سنغافورة واندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايوان والصين فيما بعد. واعتمادا على تجارب هذه البلدان، حصل تنوع لنظرية (التطور. اولا) ونال التأييد الواسع: فحكومة تكنوقراط قوية، منعزلة عن فوضى السياسة الديمقراطية، هي الحل الامثل لاتباع سياسات ذات اقتصاديات هائلة بعيدة المدى وكفوءة. وتبعا لهذه النظرية، فإن تجربة روسيا في التسعينيات والاداء المتعثر للديمقراطيات الشابة في اوربا الشرقية وامريكا اللاتينية وافريقيا كانت تؤشر خطل السعي السريع الى الديمقراطية.

الاقوى، الافضل، الاهدأ

واذا تبدت نظرية (التطور. اولا) بأنها متكاملة، والبرهان عليها واضح: فالديمقراطيات في البلدان النامية لم تؤد الى اوتوقراطيات. ولكن قبل ان نستمر، من الاهمية بمكان ان نحدد معنى الديمقراطية. ان الدول الديمقراطية هي انظمة سياسية تتميز بالمشاركة الشعبية والمنافسة الشرعية نحو السلطة التنفيذية، والمراقبة المؤسساتية على هذه السلطة. وحين نطبق التعريف عمليا باستعمال مؤشر الديمقراطية رقم ٤ في الدول الذي استنبطه تيد روبرت غور من جامعة ميريلاند عام ١٩٩٠، يمنح المؤشر السنوي كل دولة درجة بين الصفر (الاقل ديمقراطية) و ١٠ (الاكثر ديمقراطية) اعتمادا على ما تقدمه الدولة من الميزات الديمقراطية التي اشرنا اليها انفا. ولمقارنة نماذج محددة من الحكومات فنحن نميز البلدان التي بين ٨-١٠ على وفق هذا الميزان بكونها بلدان ديمقراطية، وتلك التي بين الصفر و٢ على انها اوتوقراطية.

ولأن الجميع يتفقون بان اغلب الدول المزدهرة في العالم هي ديمقراطيات راسخة ولأن الجدل الحقيقي قد انتهى فيما اذا تكون الديمقراطية ذات الدخل المنخفض قادرة على النمو في مستوى منافس بالمقارنة مع الحكومات الاستبدادية ذات الدخل المنخفض، فإن هذا النقاش قد حدد بالدول ذات المستوى المعيشي تحت (٢٠٠٠ دولار على وفق قيمة الدولار في ١٩٩٥). ولهذا فنحن نقارن نوعين من الدول: الديمقراطيات ذات الدخل المنخفض والدول الاستبدادية ذات الدخل المنخفض ايضا.

تشير المعلومات المتوفرة من البنك الدولي عن مؤشرات الدول النامية منذ ١٩٦٠ وحتى الوقت الحاضر الى حقيقة بسيطة: ان الدول الديمقراطية ذات الدخل المنخفض لديها، على العموم، نموا يسير بالسرعة نفسها التي لدى النمو في الدول الاستبدادية ذات الدخل المنخفض طوال الاربعين عاما الماضية. وبعيدا عن اسيا الشرقية (التي سنتحدث عنها لاحقا) فإن متوسط النمو للديمقراطيات الفقيرة كان اعلى بنسبة ٥٠٪ من الدول الاستبدادية. ان الدول التي اختارت السبيل الديمقراطية. مثل جمهورية الدومنيكان والهند ولا تيفيا وموزمبيق ونيكاراغوا والسنغال. قد تخطت تلك الدول الاوتوقراطية مثل انغولا وجمهورية الكونغو وسوريا واوزبكستان وزيمبابوي. فضلا عن ذلك، فبسبب ان ٢٥٪ من اسوأ الدول الاستبدادية التي تضم كوبا وكوريا الشمالية والصومال، قد فشلت في توثيق انجازاتها، فإن انخفاض النمو في الدول الاوتوقراطية أكبر حتى مما تشير اليه المعلومات المتوفرة.

ان فارق تميز الديمقراطيات الفقيرة عن الدول الاستبدادية الفقيرة يبدو اكثر وضوحا حين يتوجه النقاش من نسب النمو الى قياسات اوسع في البناء. فالنمو يمكن ان يقاس على وفق المؤشرات الاجتماعية مثل اولويات الحياة، توفير الماء الصالح للشرب ونسبة الأمية والمحاصيل الزراعية ونوعية الخدمات الصحية العامة. فيما يخص كل هذه المقاييس الحياتية، فإن الدول الديمقراطية ذات الدخل المنخفض تتفوق كثيرا على تلك الدول الاوتوقراطية ذات الدخل المنخفض ايضا.

ان الناس الذين يعيشون في البلدان الديمقراطية ذات الدخل المنخفض، يكون معدل العمر اعلى بـ(٩) سنوات من الدول الاوتوقراطية ذات الدخل المنخفض، ولديها ٤٠٪ اعلى في فرص الدراسة في المدارس الثانوية واستفادة من المحاصيل الزراعية اكثر بـ ٢٥٪. والرقم الاخير مناسب فعلا على الأخص لأن ٧٠٪ من الناس في البلدان الفقيرة يعيشون في الريف. ان مستويات اعلى من الانتاجية الزراعية تعني مزيدا من فرص العمل ورأس المال والطعام. كذلك فنسبة وفيات الاطفال في الدول الديمقراطية تقل ٢٠٪ من نسبة الوفيات في الدول الاوتوقراطية الفقيرة. لابد ان ينتبه المحامون في الدول النامية خصوصا لتلك الأرقام لأن، نسبة حياة الاطفال لها الكثير من المؤشرات على الرفاه الاجتماعي، مثل الرعاية الصحية للحوامل والتغذية ونوعية ماء الشرب وتعليم الإناث.

إن المراجعة الدقيقة للمعلومات تشير الى ان الديمقراطيات ذات الدخل المنخفض لديها ميزة قوية اخرى: فهي افضل في تفادي الفواجع. منذ عام ١٩٦٠ عانت الاوتوقراطيات الفقيرة من الانكماش الاقتصادي الشديد (إنخفاض ١٠٪ او اكثر في الدخل السنوي) على نحو مضاعف مقارنة بالديمقراطيات الفقيرة. سبعون في المئة من الاوتوقراطيات قد عانت من هذا الانكماش على الاقل مرة واحدة منذ عام ١٩٨٠، بينما فقط ٥ من ٨٠ من اسوأ الامثلة من الانكماش الاقتصادي خلال الأربعين سنة الماضية قد حدثت في الدول الديمقراطية.

ومن خلال النظر عبر هذا المنشور فإن الكثير من فترات النمو السريع التي انضجتها الاوتوقراطيات الفقيرة، التي غالبا ما يحتكم اليها المدافعون عن التطور اولا، لم تكن اكثر من لحظات مفاجئة سرعان ما تنهار في الاوقات العصيبة.

فتشيلي، على سبيل المثال، رغم انها غالبا ما تعد انموذجا للنمو الاوتوقراطي بسبب توسعها الاقتصادي طوال ٣١ عاما في عهد أوغستو بينوشيت الذي دام ١٧ عاما، فقد عانت شيلي ايضا من ازمتين اقتصاديتين خلال هذا الوقت: فقد حصل انخفاض ١٢٪ من الدخل السنوي في السبعينيات وانكماش ١٧٪ في اوائل الثمانينات. وليس غير في منتصف الثمانينيات حتى تمكنت شيلي من تقوية مستوى الدخل السنوي على ما يعلو ذاك الذي كان عام ١٩٧٣، وهي السنة التي تخلى فيها بينوشيت عن السلطة.

ان النقد الكثير الذي يرى أن الديمقراطية تقوم بالسمسرة من اجل الفوائد المنزاحة عن الشعب فتؤدي الى الضرر العام بالاقتصاد هو نقد مزيف بوضوح. فليس للديمقراطيات الفقيرة، في المعدل، نسبة كبيرة للعجز في الميزانية خلال الثلاثين عاما المنصرمة كما هو الحال في الاوتوقراطيات الفقيرة. علما ان كليهما ينفقان النفقات ذاتها على التعليم والصحة. وها هي الديمقراطيات تستعمل مصادرها على نحو اكثر فعالية. وليس مصادفة ان الديمقراطيات الفقيرة اقوى ١٥٪ الى ٢٥٪ في محاربة الفساد وحكم القانون منها في الاوتوقراطيات الفقيرة.

كذلك فإن الديمقراطيات تقوم بعمل افضل بخصوص تجنب الحالات الطارئة؛ بينما ثمة ٨٧٪ من اكبر ازمات اللجوء خلال الـ ٢٠ سنة الماضية كان أصلها في الاوتوقراطيات، وان ٨٠٪ من كل الاشخاص المبعدين داخليا في عام ٢٠٠٣ كانوا يعيشون في ظل الانظمة الاوتوقراطية، على الرغم من ان مثل هذه الانظمة تمثل الثلث من كل الدول. لقد أعلن آمارتا سن الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد السياسي ان ليست هنالك دولة ديمقراطية لها صحافة حرة قد عانت من أي مجاعة كبيرة.

يرى البعض ان الدمقرطة "قبل الأوان" في بلدان منخفضة الدخل مسؤولة عن تمكين الساسة الانتهازيين كي يثيروا الاضطرابات الأثنية والاقليمية، وحتى الصراعات المسلحة. وطبقا الى وجهة النظر هذه فإن القبضة الحديدية للقائد المستبد يمكنها البقاء على وحدة المجتمع المنقسم. لكن هذه الحجة ايضا، تفشل في مواجهة التجربة العملية. فالدول الفقيرة تسقط في هوة الصراعات، غالبا. تقريبا سنة في كل خمس سنوات منذ ١٩٨٠، ولكن الديمقراطيين الفقراء يقاتلون بنسبة اقل من الفقراء في الدول الاوتوقراطية. في القرن الافريقي حيث دارت الحرب الاهلية قبل حين، فإن الدول التي قامت بالاصلاح الديمقراطي قد مارست الصراع المسلح بنسبة النصف عما اعتادت عليه المنطقة.

على الرغم من ان المعلومات تبين ان الديمقراطيات الفقيرة تقوم بعمل افضل في توليد منافع مادية لمواطنيها أكثر من البلدان الاستبدادية الفقيرة، ثمة بالطبع تنوع في كل معيار. البعض من الدول الديمقراطية تتخبط، والقليل من الانظمة الاستبدادية تزدهر، خصوصا في شرق اسيا. وتبين الحالات الاخيرة ان التطور ممكن في ظل الانظمة الاستبدادية. على ان هذا النمط من الحكومات المستبدة بعيد عن تمثيل اغلب الأوتوقراطيات في العالم. لقد دعمت كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة واندونيسيا القطاع الخاص، واتبعت استراتيجيات النمو المتجه نحو التصدير وتأثرت كثيرا بالديمقراطيات الغربية عندما تبنت هذه الاخيرة اقتصادا معيناً ومؤسسات سياسية معينة. فضلا عن ذلك، فكما اعلنت الصين من خلال سجلها الاقتصادي المهول في اواخر السبعينيات (عندما بدأت تتبنى سياسية اقتصاد السوق) ان الاستبداد ليس خاصية مميزة لنموها. (وهذه المسألة لم توفق من خلال الاداء الاقتصادي الكارثي للاوتوقراطيات الاسيوية الشرقية الأخرى مثل كوريا الشمالية وبورما وكمبوديا والفلبين في عهد ماركوس). لذلك، فرغم وجود حالات استثنائية. فإن رجاحة التجربة هي التي حري بها ان تقود سياسة النمو. وأن الدلائل العامة التي يعول عليها تشير الى ان: الديمقراطيات الفقيرة تتفوق على الاوتوقراطيات الفقيرة بثبات التطور خلال الاربعين سنة الماضية.

الافتراض المكمل لحجة التطور. اولا ان الديمقراطية لابد ان تتبع التقدم الاقتصادي. وتحديدا، ان يتبوأ بلد ما حالة الدخل المتوسط. يحددها فريد زكريا وآخرون في مجلة نيوزويك أن مستويات متوسط الدخل بحدود ٦٠٠٠ دولار كونها بداية المدخل المرجو. فإن الشعب الذي يكون ازدهاره مضطردا سينادي حتما بالمشاركة السياسية، مما يؤدي الى التحول الديمقراطي. ولكن ثمة مشكلة اجرائية في اختبار هذا الافتراض: فالدول الاستبدادية التي تمكنت من الوصول الى مستوى الدخل المتوسط قليلة. فمنذ عام ١٩٦٠ لم تصل الى مستوى الدخل الذي يزيد على ٢٠٠٠ دولار من الدول الاوتوقراطية سوى ١٦ دولة. ومنها ست فقط. تايوان وكوريا الجنورية واسبانيا والبرتغال واليونان والمكسيك. وعلى نحو مختلف عليه. تبنت الديمقراطية بعد التوسع الاقتصادي. وهذا ما يشير الى ان هناك اساسا ضعيفا في تطبيق انموذج التطور. اولا على دول العالم النامي كافة. من اجل ذلك فإن معيار الـ ٦٠٠٠ دولار يشير الى ان كل الدول ماعدا ٤ من ٨٧ دولة تخضع حاليا للتحول الديمقراطي، بضمنها البرازيل وكينيا والفلبين وبولندا وجنوب افريقيا، هي ليست مؤهلة للديمقراطية.

اسس مفاهيمية

بعد تسليط الضوء على تفوق انجاز الديمقراطيات الفقيرة على الانظمة الاستبدادية الفقيرة، نتحول الى الاسس المفاهيمية لهذا النمط. ان الديمقراطيات الفقيرة لن تكون من الدول التسلطية لأن مؤسساتها تسمح بالمشاركة في السلطة ولأنها تشجع الانفتاح والتكيف.

ولدى القادة الديمقراطيون بواعث للاستجابة الى حاجات المواطنين العاديين. وإلا، سيجدون أنفسهم مطرودين، ولأن الناس العاديين يهتمون بشؤون الخبز، فإن هذه الأمور يكون لها النصيب الأوفر في ملفات المرشحين. وعلى النقيض من ذلك، فإن الولاء القبلي وولاء المؤيدين من الانصار الذين يستند اليهم القادة الاوتوقراطيين في سبيل امتلاك السلطة ما يمنحهم الاندفاع الضعيف في سبيل التركيز على الرفاهية العامة للمجتمع.

إن الفائدة المتنامية للديمقراطية تتجذر أيضا في التدقيقات والتوازنات التي تميز نظم الحكم الذاتي السياسية. فالسلطة لا ينفرد بها أحد بمفرده أو فرع من الحكومة، حتى لو كان القائد الوطني قد ادعى أنه قد انتدب من الشعب. على الرغم من أن الديمقراطية عملية أشد ثقلا، لكنها تقلل من مدى التهور والفهم الضيق او السياسات الراديكالية التي يمكن ان تنتج عنها نتائج اقتصادية كارثية. وكذلك فإن الانظمة الاتحادية تضع التدقيق والتوازنات وفق مستويات مختلفة للدولة، فهي من هنا تحرس ضد المبالغة في تركيز السلطة في المستوى الوطني بينما تسمح للمرونة في مخاطبة الأوليات المحلية.

ولو قارنا بذلك الحال في الانظمة الاستبدادية، فإن الاحتكار السياسي يؤدي الى الاحتكار الاقتصادي. وليس سوى الاعمال والأفراد المرتبطين بالحزب الحاكم القادرين على الحصول على الأذونات والضمانات والمصادر الأخرى التي يحتاجونها في نجاح عملهم. ومثل هذه المعالجة التفضيلية تلغي المنافسة والمبادرة ولذلك تتضاءل الكفاءة الاقتصادية. فلا يلقى المستهلكون إلا اقل الخيارات وأعلى الاسعار. وعندما تفرض الولاءات السياسية قربها من التعليم والسكن والخيارات في العمل والحالة الاجتماعية في مدى الفرص المتاحة للمعارضين السياسيين يضيق الى حد بعيد. لذلك فإن الفضيلة المتممة للديمقراطيات هي أنها توفر مجالا للفضاء الخاص، المحمي من القانون، مما يجعله يغذي الابداع والحركة المستقلة والفعالية المدنية.

ان الدول الديمقراطية منفتحة في أغلب الأحيان: فهي تحث على تدفق المعلومات. كما ان المنظمات من داخل وخارج الحكومة تعلن بانتظام عن الاكتشافات وتعلم الناس، وتدفع القادة السياسيين الى مراعاة المدى الكامل من الخيارات، ناشرة الأفكار الصالحة من قطاع لآخر. إن التدفق الحر للأفكار، في كل جزئية في تدفق السلع، يعزز السياسات الكفوءة والمعدلة والفعالة. وعلى وفق هذا، فإن التطور هو ممارسة في تعليم الناس: الى غسل الأيدي وتحسين ا لمكننة الزراعية وأكل الطعام المغذي وحماية البيئة على سبيل المثال. والمجتمعات التي تدعم التدفق الحر للمعلومات لها استفادة مميزة في تلك الجهود.

إن المعلومات تكون في أحسن أحوالها التواصلية عبر القنوات المتعددة والمستقلة. مثال ذلك، كانت حملة فعالة للتعليم العام قامت بها الحكومة الأوغندية والمنظمات الحكومية في التسعينيات التي قللت من انتقال الأيدز في ذلك البلد. كانت اوغندا من قبل الأولى في العالم في نسبة المصابين من البالغين وصلت الى ٣٠٪. ولكن في عام ٢٠٠٣ هبطت تلك النسبة الى ٧٪. وعلى النقيض من ذلك، كانت المحاولات الصينية في عدم التصريح بالمعلومات خلال فترة انتشار مرض السارس قد سمحت في ان ينتشر الوباء قبل أن تنتبه اليه الدولة وتنسق لمعالجة الأمر، فحين أعلن عن الوباء، قاد عدم الوثوق بالحكومة الكثير من الصينين في المناطق الموبوءة الى انتهاك الحجر الذي فرضته الحكومة. إن هذا المثال يثبت ايضا فرضية اكبر: أن الديمقراطيات تقوم بعمل افضل في تصحيح الاخطاء. فحين تقوم السلطات العامة أو الخاصة باتخاذ بعض القرارات في المجتمعات المفتوحة، فإن النتائج تصبح معروضة وتقوم بالتصحيح إذا اقتضت الحاجة إلى ذلك.

إن الانفتاح يقلل كذلك من مدى الفساد. فالاعلام المستقل الذي يعتمد التحقيقات يخلق توقعات عالية فيما يتعلق بالشفافية والكشف عن الصراعات الحاسمة ذات الأهمية. فمن المفارقة، أن الانفتاح الأكبر في المجتمعات ذات الديمقراطية الجديدة قد يؤدي في البداية الى الفهم بأن الفساد يسوء. ومثالا على ذلك في كينيا، وجدت (الشفافية الدولية) من خلال جولة لها أن إدراك الفساد كان أسوأ في ٢٠٠٣. وهي السنة الأولى للحكومة المنتخبة على نحو ديمقراطي. مما كان الحال في أواخر التسعينيات، عندما كانت الدولة خاضعة للحكم الاستبدادي بقيادة دانيال أرب موي. لكن المنظمة هذه نفسها كشفت ان الكينيين الذين دفعوا ٩ رشاوى، موفرين ١٠٪ من دخلهم السنوي.

إن الشفافية تقوم بما هو أكثر من قطع قيمة الرشاوى، التي هي، من الناحية الفنية مجرد انتقال للمال من مواطن لآخر ولذلك لا تقلل من معدل المدخولات. يقيم البنك الدولي ذلك الفساد، الذي يعمل على أنه ضريبة على التجارة المشروعة ويكون مردودات غير مؤكدة، يكلف الاقتصاد العالمي ٥٪ من قيمته الاجمالية، او ١,٥ تريليون في كل سنة.

إن التكيف ميزة أخرى مفيدة للديمقراطيات. فتساعد الديمقراطيات على الاستقرار السياسي من خلال إنشاء آليات واضحة للنجاح. وهذا ما يسمح لها في التكيف الهادئ في حال الموت او الاندحار الانتخابي لقائد ما، مقللة من مدى الأعمال اللاقانونية والقسرية للاستيلاء على السلطة. لذلك فإن زخم التطور يكن معززا رغم التغير الطفيف في السياسات من إدارة لأخرى.

إن الارتباط بالوسائل الثابتة في انتقال السلطة يعكس التزاما بحكم القانون في ظل الديمقراطية: حيث يمكن للقادة ان يكسبوا الشرعية في عيون الناس فقط إذا تسنموا السلطة عبر العمليات الديمقراطية. إن الشرعية السياسية التي تتأسس تحت حكم القانون هي بدورها، توفر أساسا لتطبيق القواعد القانونية في ادارة الدولة والاعمال وانتظام في الاقتصاد راسخ الأساس.

وفي الأخير، فإن البنى الديمقراطية مهيأة على نحو جيد لتغيرات الظروف. ولأن السياسات في البلدان الديمقراطية تنطلق من عملية مدروسة للمحاولة والخطأ، لذلك فبإمكانها التكيف مع الوقائع على الأرض. عندما يكون ثمة جريان ثابت للسياسات والأفكار، فثمة ضغط للإصلاح والاسقاط وإبدال المبادرات غير العملية. إن الانتخابات هي الروابط المميزة التي تدور حولها هذه الترتيبات. ولكن حتى في ظل تول لقائد موهوب، يحدث تعديل دقيق وثابت. لذلك فإن الديمقراطيات مميزة، ليس لأنها دائما ما تنتهج افضل سياسة، بل لأنها تشرعن الحق في تغيير القادة والسياسات عندما لا تسير الأمور على ما يرام. هذه القابلية على إعادة الاحياء توضح لماذا يتحدث مواطنون في بلدان مستقرة مثل الأرجنتين وغواتيمالا وكينيا وجنوب أفريقيا عن الحياة في بلد "جديد" بعد التغيرات الديمقراطية الحديثة في القيادة.

على العموم، فإن الديمقراطيات تقدم نظاما هائل القوة لمؤسسات تحث على التطور. كلما كانت إجراءات الحكومة اكثر شفافية وأكثر نيابية وعرضة للمحاسبة أكثر، كلما إزدادت رجاحة السياسات والممارسات استجابة للأولويات الاساسية للمجتمع بعامته.

جوزيف. ت. سيفل / مايكل. م. وينستين / مورتون. هـ. هالبرين
ترجمة سهيل نجم

الطريـــق إلـــى الديمقراطيـــة العراقيـــة

القسم الاول

شاكر النابلسي

-١- هل للديمقراطية جذور في المجتمع العراقي لكي يستطيع المنبتون والزراع الآن إحياء هذه الجذور ورعايتها، لتنبت شجرة الديمقراطية من جديد في العراق، وتزهر، وتثمر ثمارها المباركة في القريب، أو في البعيد؟ يقول إيريك ديفيز مدير مركز الدراسات الشرق أوسطية في جامعة روتجرز الأمريكية، إن جذور الديمقراطية في العراق ضاربة في المجتمع المدني أكثر من أي بلد عربي. وإن المجتمع الديمقراطي في العراق يعود إلى قرن كامل من الزمان، عندما تم انشاء كلية الحقوق في بغداد في عام ١٩٠٨ التي كانت من أعرق مؤسسات التعليم الراقي في العالم العربي. وفي السنوات اللاحقة تمكن المعلمون وطلاب الجامعات والمهنيون من تكوين جمعيات واتحادات وأندية اجتماعية. وانشيء أول صالون ثقافي في عام ١٩٢٦ . اضافة إلى العديد من مؤسسات المجتمع المدني التي كانت تنم عن ثراء ثقافي والتزام بالتعددية الثقافية والسياسية، رغم أن الحكم الهاشمي لم يعترف بالتعدد العرقي لانحيازه للقومية العربية؛ إي أنه لم يفرض قيوداً صارمة على القوميات والعرقيات الأخرى غير العربية.

-٢- لقد بدأ العراق يبتعد عن التعددية، وعن مسلك الطريق الديمقراطي عندما قام انقلاب حزب البعث في عام ١٩٦٣ واطاح بحكم عبد الكريم قاسم وقتله. وقام الحزب بعد ذلك بقمع كل من يرفع راية التعدد الثقافي. واستمر هذا الوضع وبشدة أكبر حتى عام ٢٠٠٣ عند زوال حكم صدام حسين. ورغم مضي حوالي أربعين عاماً على عهود القمع وعدم السماح بالتعددية الثقافية والسياسية في العراق، وانتهاج نهج الحزب الواحد، والفكر الواحد، والعقيدة الواحدة، والقيادة الواحدة، والزعيم الواحد.. الخ. إلا أن العراق احتفظ ولو سراً بتقاليد التعددية والمجتمع المدني التي ظلت حية في الذاكرة الثقافية والسياسية العراقية وفي سراديب الثقافة والسياسة العراقية، رغم انعزاله التام عما كان يدور في العالم من تحولات ديمقراطية وانهيار لأنظمة الحكم الشمولية في شرقي أوروبا، وهي اليوم تخرج إلى النور حيث لم تمت الجذور، ولكنها جفت، وتحتاج الآن إلى الرعاية والعناية لكي تنمو أغصانها وظلالها الوارفة من جديد. فما هي الطريق الآن إلى احياء جذور الديمقراطية الغائرة في تربة المجتمع العراقي، التي انعزلت عن تحولات العالم الديمقراطية ولكنها أخيراً إستطاعت بمساعدة قوى خارجية أن تُسقط الحكم الشمولي في بغداد؟

-٣- من المعروف أن الحكم الشمولي في العراق كان نازي النزعة. بمعنى أنه كان مسيطراً على جميع مناحي وأوجه الحياة العراقية. وبما أن العراق بلد غني فقد تم استعمال موارده الثرية في تقوية جيش السلطة، وأمن السلطة، وثقافة السلطة، وفي بذخ السلطة كذلك. ومن ناحية أخرى فقد قام النظام الشمولي بما له من قدرات مالية هائلة في توسيع رقعة حزب البعث بالترغيب المالي، وبالترهيب الاجتماعي. ويقال إن عدد اعضاء هذا الحزب وصل إلى ثلاثة ملايين عضو، ومنهم من يقول أكثر، ومنهم من يقول أقل. ولكن الواضح أن حزب البعث أصبح الأغلبية السياسية والأغلبية المطلقة في العراق. وأصبح أعضاء الحزب يتمتعون بمميزات سياسية ومالية وتوظيفية وتعليمية لا يتمتع بها الآخرون. وأصبحوا هم بؤرة الطبقة المتوسطة في العراق التي رضيت بالقهر والفقر، والتنازل عن حريتها مقابل ضمان لقمة عيشها. ومن أجل احياء التراث الديمقراطي في العراق فلا بدَ من اعادة التعددية السياسية والثقافية إلى ما كانت عليه قبل عام ١٩٥٨ .

-٤- لم يكتف الحكم الشمولي العراقي بخلق طبقة وسطى بالطريقة التي يريدها، ولكنه قام إلى جانب ذلك بتدمير مؤسسات المجتمع المدني. فقام بالغاء النقابات، والاتحادات العمالية والمهنية والصناعية والتجارية والثقافية، ووضع بدلاً منها تنظيمات حزب البعث المختلفة ليملأ الفراغ الناتج عن هذا الغياب. وإلى جانب ذلك قام الحكم الشمولي العراقي بتفتيت المجتمع عن طريق هيمنة طائفة واحدة على الحكم والجيش والنظام الاداري والتجارة وأعمال المال، وهي طبقة عشيرة الرئيس. وعودة الروح الديمقراطية لن يكون إلا باعادة مؤسسات المجتمع المدني التي تم القضاء عليها بعد العام ١٩٥٨ .

-٥- من الناحية الاقتصادية، فقد تم تدمير الاقتصاد العراقي عن طريق قيام الاقتصاد الموجه، وإلغاء نظام اقتصاد السوق. وتم دمج السلطة السياسية بالاقتصاد دمجاً قسرياً وقهرياً. وأصبح العراق بعد ذلك هو الغني الفقير، وهو العاطي المستجدي في الوقت نفسه. حيث تم توجيه الموارد نحو بذخ السلطة السياسية وفسادها، وترك الشعب جائعاً وعارياً، ويشرب من ماء الرافدين الملوث. وقد ذكرتنا المناظر الحقيقية لحال الشعب العراقي في الجنوب بعد حرب الخليج الثالثة خاصة، بمناظر الشعب الأفغاني بعد زوال حكم طالبان والعربان الأفغان. وجذور الديمقراطية السياسية العراقية لن تدب فيها الحياة، وتنتعش من جديد، إلا إذا تم تحرير الاقتصاد من تعسف وتسلط السلطة السياسية، وانهاء الاقتصاد الموجه، والعودة إلى اقتصاد السوق الحر، سيما وأن العراق كان قبل حرب الخليج الثالثة مثقلاً بالديون التي بلغت ٣٨٠ مليار دولار حسب التقرير الأخير لمركز الدراسات الاستراتيجية في نيويورك. وأن قيمة هذه الديون تفوق صادرات العراق عام ٢٠٠١ بما يزيد على ٢٤ ضعفاً. وأن العراق بحاجة الآن إلى ١٠٠ مليار دولار تقريباً لإعادة إعماره، ووضعه على خارطة الدول ذات الخدمات الجيدة في جميع النواحي التعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية والتجارية والمعلوماتية.

-٦- إن الديمقراطية في العراق وغيره، لا تقوم إلا بقيام نظام قضائي حر، وباقرار سيادة القانون. لقد كان لب وقلب الديمقراطية الغربية أن "لا أحد فوق القانون"، في حين أن الديمقراطيات العربية الزائفة أدت إلى أن "لا أحد تحت القانون". ورغم أن جميع الدساتير العربية تقر وبالخط العريض استقلالية القضاء وحريته، إلا أن القضاء العربي ظل موجهاً توجيهاً سياسياً فاضحاً. ولعل آخر دليل على ذلك جاء من أعرق أنظمة القضاء العربية وهو القضاء المصري. فكانت قصة المفكر المصري سعد الدين ابراهيم المعروفة مع القضاء الموجه سياسياً. كذلك فإن مذكرة الاعتزال التي بعث بها يحيى الرفاعي المستشار القضائي المصري إلى نادي القضاة ونقابة المحامين التي نشرتها صحيفة "العربي" القاهرية في ١/٥/ ٢٠٠٣ ، شكلت فضيحة كبرى للقضاء المصري المُتسلط عليه، والموجه من قبل السلطة السياسية. والديمقراطية العراقية لن تزدهر إلا إذا تم فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية فصلاً فعلياً وليس قولياً، واستقلال القضاء استقلالاً تاماً كما هو الحال في معظم دول الغرب. فيما لو علمنا أن القضاء العراقي منذ عام ١٩٥٨ حتى الآن كان قضاء سياسياً قبلياً وعشائرياً موجهاً من قبل الحكم الشمولي البعثي الذي تولى السلطة في عام ١٩٦٣ .

❖من كتاب الزلزال للكاتب شاكر النابلسي الذي سيصدر قريباً عن دار المدى بدمشق